تداعيات أزمة «توزيعات البنوك» تلقي بظلالها على تعاملات الأسبوع

402 مليون دينار خسائر سوقية للبورصة

25 مليون دولار خرجت من السوق عند إغلاق جلسة أمس بعد تخفيض «فوتسي» لوزن البورصة

15٪ انخفاضاً في حجم السيولة الأسبوعية.. والمتوسط اليومي تراجع إلى 30,6 مليون دينار من 45 مليوناً

شريف حمدي

شهدت البورصة الكويتية خروج نحو 25 مليون دولار عند إغلاق جلسة تعاملات أمس الخميس بعد أن أجرت فوتسي راسل للأسواق الناشئة تعديلات طفيفة لأوزان بعض الدول نتج عنها تخفيض وزن بورصة الكويت إلى 0,71٪، كما أشارت «الأنباء» أول من أمس وفقا لمصادرها. وسجلت البورصة خسائر على مستوى كافة مؤشراتها بنهاية تعاملات جلسة أمس، وفي مقدمتها القيمة السوقية بخسارة 135 مليون دينار. أما أسبوعيا، فقد منيت البورصة بخسائر لافتة متأثرة بتداعيات أزمة التوزيع النقدي للبنوك التي ألقت بظلالها على السوق أغلب جلسات الأسبوع المنتهي أمس، حيث استهل السوق تعاملات الأسبوع على تراجع كبير جراء استمرار التبعات السلبية لهذه الأزمة، وتحسن الأداء نسبيا في جلستي الاثنين والثلاثاء وعوضت البورصة جزءا كبيرا من خسائرها الناجمة عن هذا القرار، ثم عادت البورصة للتراجع في جلستي الأربعاء والخميس، ما أدى إلى محصلة سلبية لمجمل أداء السوق بنهاية الأسبوع. إذ خسرت القيمة السوقية نحو 402 مليون دينار بنسبة 1,4٪، حيث استقرت القيمة عند 28,602 مليار دينار تراجعا من 29,004 مليار دينار بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي. وشهدت السيولة المتدفقة للسوق تراجعا لافتا بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 15٪، إذ بلغت المحصلة 153 مليون دينار بمتوسط سيولة يومي 30,6 مليون دينار انخفاضا من 180 مليون دينار بمتوسط يومي 45 مليون دينار، علما ان جلسات الأسبوع الماضي اقتصرت على 4 جلسات بعد إلغاء جلسة الأربعاء التاريخية.

وكانت أسهم البنوك محط اهتمام شريحة كبيرة من المتعاملين وسط تباين في أدائها، حيث جنحت للارتفاع تارة والانخفاض تارة متأثرة بقرار التوزيع النقدي، ولكن حالة من الثقة ظهرت حول هذه النوعية من الأسهم بعد أن أكدت في تصريحات رسمية أن قرار التوزيع النقدي من عدمه مرهون بالنتائج المحققة بنهاية العام المالي. يذكر أن مجموعة اي اف هيرميس المصرفية قالت إنها لا ترى أي مخاطر تتعلق بتوزيعات الأرباح لعام 2020، فيما يتعلق بكل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي «بيتك» وبنك الخليج في المرحلة الحالية، وجاء ذلك في سياق تحليل المجموعة للبيانات الصادرة من قبل البنوك الكويتية، والمتعلقة بتوزيع الأرباح لعام 2020، حيث قالت: «البنوك تقول إنها لم تتخذ قرارا بهذا الشأن فيما أوضح بنك الكويت المركزي أن إلغاء توزيعات الأرباح أمر اختياري بالنسبة للبنوك».

وبالعودة لأداء مؤشرات السوق بختام تداولات الأسبوع، فإنها جنحت للتراجع وذلك على النحو التالي:

- تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,4٪ خاسرا 78 نقطة ليصل إلى 5443 نقطة، تراجعا من 5521 نقطة الأسبوع الماضي.
- خسر مؤشر السوق الرئيسي 1,3٪ بتراجعه 56 نقطة ليصل المؤشر الذي يضم غالبية أسهم البورصة الكويتية إلى 4186 نقطة متراجعا من 4242 نقطة.
- انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 1,4٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ خسر 71 نقطة ليصل إلى 5020 نقطة من 5091 نقطة.

لارتكابها مخالفات متنوعة

هيئة الصناعة تغلق 4 قسائم صناعية

طارق عرابي

أغلقت الهيئة العامة للصناعة مؤخرا 4 قسائم صناعية لارتكابها مخالفات جسيمة متنوعة، محذرة أصحاب القسائم المخالفة بتوقيع جزاء أشد عليهم في حال تكرار مخالفاتهم في قسائمهم الصناعية. وأصدر مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي، قرارا إدرايا بإغلاق إحدى القسائم الواقعة في شرق الأحمدي لحين إزالة المخالفة والآثار المترتبة عليها، حيث تمثلت المخالفة في تعبئة وخلط اسمنت بدون ترخيص صناعي. وفي قرار آخر، أغلقت الهيئة قسيمة أخرى تقع في غرب أبوفطيرة الحرفية الخدمية، بسبب عدم تركيب معدات لفصل الزيوت لمعالجة مياه الغسيل، وتصريف الزيوت والمخلفات الصناعية السائلة على شبكة الصرف الصحي، وعدم نظافة المحل ووسائل الإنتاج. وفي قرار ثالث تم إغلاق قسيمة تقع في الشويخ الصناعية لقيامها بمزاولة نشاط تعبئة مواد غذائية بدون ترخيص، ومزاولة نشاط تعبئة العسل بدون ترخيص، فيما تم إغلاق قسيمة رابعة في الشعيبة الغربية لسماحها لتناكر المخلفات السائلة بالتصريف في المنهول الداخل في القسيمة وإلى شبكة الصرف الصحي الخارجية.

«الخليج للكابلات» توقّع عقدين مع «الكهرباء» بـ 8,5 ملايين دينار

أعلنت شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية عن توقيع عقدين مع وزارة الكهرباء والماء بقيمة إجمالية تقدر بنحو 8,5 ملايين دينار. وقالت الشركة في بيان للبورصة أمس، إن العقد الأول بقيمة 6,37 ملايين دينار، وخاصا بتوريد كيبلات نحاس ضغط متوسط. أما العقد الثاني، فتبلغ قيمته 2,18 مليون دينار، وخاص بتوريد كيبلات ألمنيوم ضغط متوسط. وأوضحت الشركة أن الأرباح التشغيلية المتوقع تحقيقها من كل عقد نحو 3٪ من قيمة الطلب. وأشارت «كابلات» الى أنها لم تتسلم طلب الشراء للعقدين حتى تاريخه.

«بوبيان للبتروكيماويات» تحجز 8,7 ملايين دينار مخصصات على أرباح مستحقة

أوصى مجلس إدارة شركة بوبيان للبتروكيماويات بأخذ مخصصات بقيمة 8,71 ملايين دينار على أرباح مستحقة من التوزيعات السنوية لشركتي «إيكويت»، و«الكويتية للأولفينات». وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إنه من المفترض أن تتسلم الشركة حصتها من توزيعات الأرباح السنوية لشركتي «إيكويت»، و«الكويتية للأولفينات»، والبالغة قيمتها 17,42 مليون دينار. وأوضحت أنه نظرا لعدم تسلم الأرباح المشار إليها حتى تاريخه، اضطر مجلس الإدارة الى أن يوصي بحجز مخصصات بقيمة 8,71 ملايين دينار على تلك الأرباح المستحقة. وأفادت «بوبيان» بأن أخذ هذه المخصصات سيترتب عليه انخفاض الأرباح من 17,42 مليون دينار إلى 8,71 ملايين دينار، وتم تضمينها في بيانات الربع الرابع للسنة المالية المنتهية في 30 أبريل 2020. وكانت الشركة قد أعلنت أول من أمس، عن بياناتها المالية السنوية بأرباح بلغت 11,82 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 10,55 ملايين دينار للسنة المالية المنتهية في 30 أبريل 2019، بزيادة نسبتها 12,1٪. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 35٪ أرباحا نقدية على المساهمين عن العام المنتهي في 30 أبريل 2020، بواقع 35 فلسا لكل سهم.

القطاع متعطش للعمل بعد 3 سنوات من التباطؤ

105 مليارات دولار قيمة مشاريع كويتية ما قبل التنفيذ

التوقعات الاقتصادية المتشائمة انعكست سلباً على قيمة أعمال عقود البناء في الكويت

مشروع السكك الحديدية في العاصمة مازال في مرحلة التصميم وتكلفته 18 مليار دولار

55 مليار دولار مشروعات قيد الدراسة ومعظمها يحتاج وقتاً لتصل إلى مرحلة التنفيذ

محمود عيسى

أكدت مجلة «ميد» ان قطاع الانشاءات في الكويت متعطش للعودة لمزاولة نشاطاته التي أصابتها حالة من شبه الجمود نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

وقالت المجلة انه بعد التباطؤ في ترسيات عقود المشاريع على مدى السنوات القليلة الماضية اصبحت الآمال معلقة على أن يصبح سوق الانشاءات أكثر جاذبية من جديد امام الشركات الإقليمية والدولية، ولكن جائحة كورونا جاءت في وقت سيئ بالنسبة لصناعة البناء في الكويت، فبدلا من دخول الأزمة من موقع قوة عاني السوق من 3 سنوات صعبة منذ عام 2017، عندما بدأ انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبا على القطاع.

وأضافت المجلة ان انخفاض أسعار النفط وتخفيضات الميزانية والتوقعات الاقتصادية المتشائمة بشكل متزايد أدى إلى انخفاض مطرد في قيمة أعمال عقود البناء في الكويت، حيث تراجعت هذه القيمة من نحو 12 مليار دولار في 2016 إلى 4 مليارات دولار في 2017، ثم شهد القطاع تحسنا طفيفا في 2018، قبل أن ينخفض حجم الانشاءات بشكل حاد في 2019 ليتجاوز ملياري دولار، وهو ما يقل كثيرا عن متوسط 10 سنوات الذي كان دون 5 مليارات دولار من الترسيات كل عام.

مشاريع ما قبل التنفيذ

وبالنظر إلى المستقبل، أشارت «ميد» إلى أن هناك ما يقارب 105 مليارات دولار من المشاريع في مرحلة ما قبل التنفيذ، والتي تشمل تقييم العطاءات والتصميم والتأهيل المسبق والدراسة، مبينة أن اكثر العقود قربا من التنفيذ ما هو في مرحلة تقييم العطاءات والتي تقدرها «ميد بروجكتس» بنحو 4 مليارات دولار. ولكن ستحتاج معظم المشروعات المقبلة وقتا لتصل الى مرحلة التنفيذ، حيث لاتزال النسبة الكبرى البالغة قيمتها 55 مليار دولارا في مرحلة الدراسة، ويعتبر مشروع الخيران السكني بقيمة 14 مليار دولار أكبرها.

وذكرت المجلة أن هناك عددا كبيرا من المشاريع في مرحلة التصميم أهمها مشروع السكك الحديدية للنقل السريع في العاصمة بقيمة 18 مليار دولار، ولأنه أكبر المشروعات المستقبلية الكويتية، فإنه ضمن التحديات التي ستواجهها العديد من المشاريع في البلاد.

تباطؤ في الترسيات

وفي هذا الاطار، قال مقاول دولي يعمل بقطاع المشاريع في الكويت كان هناك تباطؤ ملحوظ في الترسيات خلال السنوات القليلة الماضية، وليس هناك الكثير من مشاريع البنية التحتية والانشاءات التي يجري العمل فيها»، مضيفا إنه لم يكن تقلص قيمة الترسيات مشكلة فورية لصناعة الانشاءات، اذ كانت قيمة العقود الجاري تنفيذها تعادل 12 مليار دولار في 2016 وهي تمثل ارتفاعا قياسيا، وبرغم انخفاض الترسيات في عام 2017، إلا أن شركات الانشاءات ظلت مشغولة في تسليم العقود الحالية. وتابع بالقول: ان المشكلة أصبحت أكثر حدة في 2018، عندما تجاوز حجم العمل الذي أكمله المقاولون إلى حد كبير القيمة الإجمالية للأعمال الجديدة التي يتم التعاقد عليها. أما في 2016 فتم انجاز عقود بقيمة 7 مليارات دولار إلى جانب 12 مليار دولار من ترسيات العقود، ما أعطى صناعة البناء مكاسب صافية تبلغ حوالي 5 مليارات دولار، وشهدنا في 2017 انخفاضا هامشيا مع منح ما قيمته 4,1 مليارات دولار من العقود وإنجاز عقود بقيمة 4,2 مليارات دولار. ولكن بحلول 2018، تحرك السوق إلى أبعد من ذلك حيث اقتصرت الترسيات على ملياري دولار فيما استكملت مشاريع بقيمة 9 مليارات دولار، ليسجل القطاع خسارة صافية في قيمة المشاريع بلغت حوالي 7 مليارات دولار.

المقاولون يعانون من ندرة المشاريع المستقبلية

رأى أحد الموردين الإقليميين ان المقاولين في الكويت يكافحون للتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد الذي يشكو من ندرة المشاريع الجديدة القادمة، ما يضطر الشركات لاتخاذ بعض القرارات الصعبة حول كيفية استمرارها في المستقبل.

وتزداد التحديات صعوبة بشكل خاص بالنسبة لكبار المقاولين الدوليين والمحليين الذين يعتمدون على المشاريع الكبرى، بينما لم تتجاوز قيمة اكبر عقد 224 مليون دولار في 2019 مقابل 930 مليون دينار في 2018.

واوضح انه من اهم العقود في الآونة الأخيرة صفقة مبنى الركاب في مطار الكويت الدولي بقيمة 4,3 مليارات دولار، وعقود لأعمال البناء في مشروع المصفاة الجديدة بالاضافة إلى جسر الصبية وكلها تنفذ من قبل شركات بناء دولية.